العرب
السبت 2019/11/02
السنة 42 العدد 11516

النهضة تسابق الزمن لتشكيل حكومة بوثيقة فضفاضة

مبادرة الغنوشي تستنسخ برنامجا حكوميا من تجارب سابقة قادت البلاد إلى طريق مسدود

تواصل حركة النهضة محاولاتها للخروج من مأزق تشكيل الحكومة التونسية الجديدة، بعدما منحتها نتائج الانتخابات التشريعية أغلبية منقوصة لا تمكنها من تشكيل الحكومة بمفردها، حيث قدمت الحركة الجمعة وثيقة "التعاقد الحكومي" وقالت إنها ستطرحها على الأحزاب التي تتشاور معها وهذه الوثيقة يرى فيها البعض استنساخا جديدا لوثيقتي قرطاج 1 و2 اللتين أدتا في السابق إلى إدخال البلاد في نفق سياسي مسدود.

تونس - قدّمت حركة النهضة الإسلامية الفائزة بالانتخابات التشريعية في تونس، الجمعة ما أسمته بوثيقة التعاقد الحكومي وذلك في إطار خطواتها السياسية للتعجيل بتشكيل الحكومة الجديدة.

وأكد الناطق الرسمي باسم الحركة عماد الخميري في ندوة صحافية أن مشروع وثيقة التعاقد الحكومي هي مشروع برنامج حكومي سنتقدم ونطرحه على كل الأحزاب الفائزة في الانتخابات وكذلك المنظمات الوطنية الكبرى.

وشدد الخميري على أن مشروع الوثيقة التي تعد بمثابة برنامج الحكومة المقبلة يشمل خمس نقاط أساسية وهي مكافحة الفساد وتعزيز الأمن وتطوير الحوكمة ومقاومة الفقر ودعم الفئات الهشة ومتوسطة الدخل وتطوير التعليم والنهوض بالاستثمار والتشغيل، علاوة على وجوب استكمال إرساء مؤسسات الدولة.

نورالدين الطبوبي

اتحاد الشغل غير معني بالمشاركة في الحكومة الجديدة

وقوبلت هذه الوثيقة التي قدّمتها حركة النهضة بالكثير من الانتقادات، حيث يصفها المتابعون للساحة السياسية بأنها فضفاضة ولا تتضمّن أي جديد مقارنة بما طرح سابقا على كافة الحكومات المتعاقبة منذ ثورة يناير 2011. وتساءل طيف واسع من الطبقة السياسية سواء من الأحزاب البرلمانية التي تتشاور معها حركة النهضة أو من الأحزاب الخاسرة في الانتخابات التشريعية عمّا يمكن أن تتميز به وثيقة النهضة الجديدة مقارنة بوثيقتي قرطاج 1 و 2 اللتين طرحهما الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي منذ 2016.

وطرحت مؤسسة الرئاسة خلال فترة حكم الراحل الباجي قائد السبسي وثيقة "قرطاج 1" التي تم على إثرها تشكيل ما سمي بحكومة وحدة وطنية التي ترأسها يوسف الشاهد.

وفي أواخر عام 2018، دفعت رئاسة الجمهورية مجدّدا إلى تحيين الوثيقة بوثيقة أخرى أطلق على تسميتها "قرطاج 2" وتضمنت خطوطا عريضة لبرنامج الحكومة لكن لم تتم المصادقة عليها من قبل حركة النهضة بسبب تضمنها لبند يدعو إلى وجوب إقالة حكومة يوسف الشاهد.

وسبق لغازي الشواشي القيادي بحزب التيار الديمقراطي، وهو من الأحزاب التي تتفاوض معها حركة النهضة بشأن تشكيل الحكومة الجديدة، أن انتقد وثيقة النهضة بقوله "الوثيقة شبيهة بوثيقتي قرطاج 1 و2 "، مبرزا أن ما ورد بها مجرد مبادئ عامة ولا تتضمن أي تفصيل لعمل الحكومة.

وأضاف الشواشي أن الفكرة من حيث المبدأ جيدة لكن إذا "دخلنا في الجزئيات والتفاصيل فمن المؤكد أنه ستكون هنالك اختلافات وخلافات"، ملاحظا أن حزب التيار لا يختلف مع حركة النهضة في ضرورة وضع برنامج واضح للحكم تلتزم به جميع الأطراف وتنفذه. وفي ما يتعلق بنسق المشاورات، قال عماد الخميري إن حركة النهضة بصدد التفاوض رسميا مع أحزاب التيار الديمقراطي وحركة الشعب، إضافة إلى عقد لقاءات أولية مع ائتلاف الكرامة وحزب اتحاد الشعب الجمهوري وبعض المستقلين، وذلك في إطار تواصل مسار المشاورات مع الأحزاب السياسية لتشكيل الحكومة الجديدة .

كما أكد الخميري أن نية حركة النهضة تتجه نحو عقد لقاءات مع حزب تحيا تونس والمنظمات الوطنية.

وتحاول حركة النهضة في كل مرة التأكيد على تشبّثها بوجوب التشاور والتقارب مع المنظمات الوطنية الكبرى للتباحث في شكل الحكومة القادمة وبرنامجها، خاصة مع الاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمة أرباب العمل وذلك قصد إحاطة الحكومة بحزام سياسي قوي.

لكن الأمين العام لاتحاد الشغل نورالدين الطبوبي أكّد مجدّدا في تصريحات صحافية الجمعة أن المنظمة الشغيلة لن تكون طرفا مشاركا في الحكومة المقبلة.

وقال إن ما يعني الاتحاد اليوم هو التعجيل بتشكيل حكومة قادرة على إنقاذ البلاد ومعالجة المشاكل المتراكمة، مبينا أن "الوقت ينفد والإدارات التونسية في حالة ترقب وهو ما ينعكس سلبا على الاقتصاد وله تأثير كبير على المشاكل الاجتماعية". وأضاف أن "الأحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية لها الكلمة الفصل في تحديد ملامح التشكيلة الحكومية والبرامج التي ستنفذها، ولا بد من التعجيل بتشكيل حكومة تكون قادرة على إنقاذ البلاد وتطوير المؤشرات الاقتصادية ومعالجة المشاكل".

وكان الاتحاد العام التونسي للشغل قد دعا بمناسبة عقد اجتماع لمكتبه التنفيذي الموسع الأسبوع الماضي، إلى "الإسراع في تكوين الحكومة والشروع في تنفيذ البرامج، نظرا إلى أن العمل الحكومي الحالي يشهد حالة شلل تام منذ مدة".

وفي السياق نفسه، تؤكّد تفاصيل وكواليس اللقاء الذي جمع الخميس راشد الغنوشي بزهير المغزاوي الأمين العام لحركة الشعب، وهو حزب قومي عروبي فائز بـ17 مقعدا برلمانيا، أن الأخير عبر عن رفضه المشاركة في حكومة تقودها النهضة التي تروج لإمكانية تكليف زعيمها الغنوشي بتشكيل الحكومة الجديدة.

وتصنّف خطوة النهضة الأخيرة بتقديم مشروع وثيقة حكومية، على أنها بمثابة المحاولة لإحراج الأحزاب التي تتفاوض معها بتأكيدها على أنها تطرح برامج ولا تقتصر كغيرها من الأحزاب المشاركة معها في المشاورات على طرح الأسماء، خاصة وأن حركة الشعب قدّمت مقترحا عنوانه "حكومة الرئيس" أي أن يكلف الرئيس قيس سعيّد شخصية وطنية بتشكيل الحكومة الجديدة.

لا جديد في الوثيقة سوى لغة التعويم

الجزائريون يستبقون قائمة مرشحي الرئاسة بأضخم مظاهرات

صابر بليدي

الجزائر – خرجت مظاهرات احتجاجية ضخمة الجمعة في الجزائر، وصفت بـ"الاستثنائية وغير المسبوقة"، تلبية لحملة تعبئة انطلقت منذ أسابيع على شبكات التواصل الاجتماعي، من أجل توظيف رمزية ذكرى عيد الثورة المصادف لأول أيام نوفمبر.

ورفعت المظاهرات الجديدة المطالب السياسية المرفوعة منذ عدة أشهر، التي تنادي بدفع السلطة إلى التنحي والسماح بانتقال ديمقراطي في البلاد.

وشهدت العاصمة الجزائرية ومدن كبرى أخرى في البلاد، مظاهرات شعبية مليونية، منذ ليل الخميس، حيث توافد المحتجون على الساحات والشوارع الكبرى بالعاصمة، لترديد شعارات قوية ليل الخميس ونهار الجمعة، تؤكد توسع الفجوة بين المعارضين والسلطة، وأن الاستحقاق الرئاسي المقرر قبل نهاية العام الجاري سيكون أمام امتحان صعب.

وذكر شهود عيان لـ"العرب" بأنه "لم يحدث أن عرفت الجزائر احتفالات شعبية بذكرى ثورة التحرير منذ الاستقلال، وأن الزخم الذي فرضه الشارع غطى بشكل كلي على التظاهرات البروتوكولية التي دأبت الحكومة على تنظيمها في الذكرى، وأن الشباب الذي يطمح لانتقال ديمقراطي في البلاد يستلهم معركته من معركة ثورة التحرير ضد المستعمر الفرنسي".

ورغم التدابير التحفظية التي شرعت الحكومة في تطبيقها منذ منتصف الأسبوع، للحيلولة دون دخول أعداد كبيرة من الجزائريين إلى العاصمة للتظاهر الجمعة، إلا أن المحتجين تحدوا تلك العوائق، وسجلت العاصمة مظاهرات ضخمة غير مسبوقة.

وتأتي المظاهرات، التي عبر أصحابها عن رفض إجراء الانتخابات الرئاسية في ظل الشروط والأجواء السائدة، حيث شددت على تنحي السلطة القائمة والذهاب إلى انتقال ديمقراطي حقيقي، وذلك عشية الإعلان المنتظر السبت من طرف السلطة المستقلة للانتخابات عن القائمة النهائية للمرشحين الرسميين لخوض سباق الانتخابات الرئاسية.

بطاقات حمراء في وجه السلطة

ويعقد رئيس السلطة محمد شرفي، السبت، ندوة صحافية يعلن خلالها عن أسماء الشخصيات التي استوفى أصحابها الشروط اللازمة لخوض غمار الاستحقاق الرئاسي، وفتح مهلة الطعن لدى هيئة المجلس الدستوري (المحكمة الدستورية) للطعن من طرف الراغبين في قرار السلطة.

وتعم أجواء مشحونة في الجزائر بسبب حالة الاستقطاب القائمة بين السلطة والحراك الشعبي، واستمرار مظاهر التعتيم والتضييق على المعارضين، حيث يقضي نحو مئتي معارض وناشط سياسي وصحافي عقوبات سجن متفاوتة بسبب مواقفهم المناوئة للسلطة ولخيار الانتخابات الرئاسية.

ونطق رئيس الدولة المؤقت عبدالقادر بن صالح، لأول مرة بمفردات "المظاهرات والحراك والمعارضين" في الخطاب الذي توجه به الخميس للجزائريين، إلا أنه لم يبد أي نية لدى السلطة في تهدئة الأجواء قبل الذهاب إلى الانتخابات الرئاسية المقررة في الـ12 ديسمبر المقبل.

ودعا بن صالح "الشعب الجزائري إلى جعل الانتخابات الرئاسية عرسا وطنيا، وإلى التجند من أجل إنجاح هذا الاستحقاق المصيري".

وقال "إني أهيب مرة أخرى بالشعب الجزائري، ونحن نحتفل بهذه الذكرى المجيدة، أن يجعل من الاستحقاق القادم عرسا وطنيا يقطع الطريق على كل من يضمر حقدا لأبناء وأحفاد شهداء نوفمبر، الذين ننحني بخشوع أمام أرواحهم الطاهرة في هذه المناسبة الوطنية الخالدة".

وأضاف "إنني على يقين أن الجزائريين لن يتركوا أي فرصة لأولئك الذين يحاولون الالتفاف على قواعد الديمقراطية وأحكامها، وأن الدولة سوف تتصدى لكافة المناورات التي تقوم بها بعض الجهات، وعليه فإن الشعب مدعو من جانبه إلى التحلي بالحيطة والحذر، وأن أبناءه المخلصين مدعوون لأن يكونوا على أتم الاستعداد للتصدي لأصحاب النوايا والتصرفات المعادية للوطن".

ولفت إلى أنه "لا يحق لأي كان التذرع بحرية التعبير والتظاهر لتقويض حق الآخرين في ممارسة حرياتهم والتعبير عن إرادتهم من خلال المشاركة في الاقتراع، وأنه مهما كانت الظروف، فإن المصلحة العليا للوطن تملي على الدولة الحفاظ على النظام العام والقوانين ومؤسسات الدولة والسهر على أمن واستقرار البلاد".

> **المتظاهرون يعبرون عن رفض إجراء الانتخابات الرئاسية ويجددون المطالبة بتنحي السلطة والذهاب إلى انتقال ديمقراطي حقيقي**

وأبدى من جهته المرشح علي بن فليس، مخاوفه من الظروف المحيطة بالاستحقاق الرئاسي القادم، خلال كلمة وجهها للجزائريين بمناسبة عيد الثورة، ذكر فيها "إن الرئاسيات القادمة لا تحظى بالظروف المثالية، وأنه لا يمكن لإجرائها أن يكون مقبولا، إلا إذا تم في كنف النزاهة والشفافية والنقاوة والحياد".

وأضاف بن قليس لدى طرح تصوراته "إن الجزائر تعيش في هذه الساعات الحرجة، أزمة في منتهى الدقة والحساسية.. أزمة منظومة سياسية بأكملها، وأزمة تصور للحكم وممارسته، وأزمة نظام حكم حرف معناه وغايته، وأزمة حكومة أُخضعت لأساليب بالية، وأنه لا يمكن الاستهزاء بالمواطنة والتنكر للسيادة واغتصاب الحقوق والحريات، ومع ذلك الجزم بأن المقصد هو تشييد جمهورية المواطنة ودولة الحق والقانون".

تمسك مغربي إيطالي بعدم التدخل الأجنبي في ليبيا

الرباط - استعرض رئيس الحكومة المغربية سعدالدين العثماني مع وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو السبل الكفيلة بإنهاء الأزمة السياسية في ليبيا.

وشدد المغرب وإيطاليا على "خيار التسوية السياسية للأزمة الليبية بعيدا عن أي تدخل أجنبي".

وجاء هذا الموقف في بيان أصدرته الحكومة المغربية عقب لقاء رئيسها سعدالدين العثماني الجمعة بوزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو، الذي يجري زيارة عمل إلى الرباط ليوم واحد، على رأس وفد يضم عددا من المسؤولين.

وبحث الجانبان، بحسب البيان، عددا من قضايا المنطقة، مع تأكيد القاسم المشترك بين البلدين برفض التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان التي تعرف صراعات أو توترات.

وأعرب الطرفان عن "الاستعداد لتقديم بعض الحلول والاقتراحات التي من شأنها المساهمة في تجاوز الأزمات".

وأشار العثماني إلى تسجيل تحسن في العلاقات الاقتصادية بين البلدين. من جانبه، قال دي مايو، إن بلاده على استعداد لتطوير سبل التعاون مع المغرب، لأنها تعتبره بلدا مستقرا وشريكا استراتيجيا في منطقة حوض المتوسط، وأيضا باعتباره بوابة للقارة الأفريقية.

وأعرب عن استعداد بلاده للتعاون مع المغرب من خلال الاستثمار في مشاريع ذات علاقة بالتقنيات الحديثة والابتكار والبحث العلمي الجامعي.

وتأتي المشاورات المغربية الإيطالية بشأن الملف الليبي بالتزامن مع التحركات الألمانية في دول الجوار الليبي قصد التباحث بشأن مؤتمر برلين.